



جعفر الجمري

jaffer.aljamri@alwasatnews.com

الغاز المسيل للزواج وأولاد «الإنجليز»!

□ أستعير عنوان المقال من تعليق للصديق الروائي والفوتوغرافي حسين المحروس. هو واحد من تعليقاته دائمة التهكم على الحياة وأحياناً على بشرها وأشياتها وبنجون يرتجله؛ وفي أقل من جزء من الثانية. يحضرني واقع مناطق في البحرين تعيش مأساة متكررة؛ وخصوصاً مناطق تعجّ بها المصانع. بعض هبات ومكرمات الدولة غاز يقصف الأرواح، ويقصّ دائرة الأهل والأصدقاء. يصحون في اليوم التالي على وحشة غياب تهزّ فرائص الروح قبل فرائص البدن. سكَان تلك المناطق يعاملون بدرجة حرص أقل من سكَان حظيرة المواشي التابعة إلى إحدى شركات الدولة، في الطريق المؤدية إلى منتج أحدهم الذي اكتسب الأرض بالهبة والتي تقدّر بعشرات الملايين من الدنانير وليس من أهل ومواطني هذا البلد.

يحضرني غاز آخر مسيل للأرواح بات عادياً ويومياً بالنسبة إلى أجهزة الأمن. غاز مزاج في مناطق ليس بالضرورة أن تشهد احتجاجات أو حرق إطارات. غاز يستهدف أرواح الناس بالطريقة التي يتم من خلالها توجيه البورات على المناطق السكنية والبيوت في إطلاق عمودي للاستهداف الذي أنا بصدد. بعض الفيديوهات على «يوتيوب» كشف فراغ وغل بعض من يلقي تلك البورات، ضمن منظومة التصرف الشخصي، تنزع كيبساً أسود اهتدى إليه أحد المواطنين كوقاية تحول دون تسرب الغاز إلى بيته، بتغطية جهاز التكيف من الخارج. التصرف الشخصي وجد في هذا الإجراء وفي ساعة متأخرة من الليل، احتجاجاً على الطريقة التي تُوزع فيها حصص وجبات الخبز حتى على أولئك الذين يرابطون في بيوتهم، وعلى استعداد للنوم قبل وجبة العشاء كي يتسنى لهم أخذ حصتهم المنقوصة من النوم بفعل إجراء بات عادياً بالنسبة إليهم، وفيه الكثير من التشويق والإثارة بالنسبة إلى منظومة التصرف الشخصي! الغاز الذي لا ينشغل بالتنمية وتوسعة الرقعة الصناعية ولا ينشغل باستقطاب الكفاءات في هذا المجال الحيوي الحساس، ويترك كل ذلك استهدافاً لقتل الناس

وخنقهم وعبر أشرطة مصورة طالت الطفل والمعوق والمسّن وحتى عابر الطريق، وذلك الذي ذهب في نومه وهما باطمئنان في بلد يراد لمواطنيه أن يتغنّون ب «بلد الأمان».

أكتب عن الغاز باعتباره مصدر ثروة لأية دولة من الدول. وفي هذا المقام اضطر أن أكتب عنه باعتباره مصدراً من مصادر الموت المعلن الذي لن يعلن في الدوائر المصدرة والموجهة والمفرطة في استخدامه يعذب بالغ ولا يُهم من تلك الممارسة المتكررة بشكل أكثر من يومي سوى وضع حد لهذا الصوت الذي يأتي من جهة لا يراد أن يكون لها أي مكان في هذا الاستسلام للعبث، ومثل ذلك الصوت يعطل مشاريع ومخططات وبرامج تم رصد موازنتها قبل أكثر من عقد.

في اشتغال الغاز على أرواح الناس بشكل لحظي وليس يومياً ففسب، يكشف ذلك عن استهداف حقهم في الاحتجاج وحتى حقهم في التوازي عن المشهد. مشهد استهداف لم يوفّر أهدأ. حتى أولئك الذين لا علاقة لهم بضجيج على بعد نافذة من اتخاذهم العزلة خيار رؤية وموقف حياد من عريضة الغاز وما يتمخض عنه من هبة موت قائم، وعلى النقيض من إمكانية تحوّل الغاز إلى حليب مجفّف، هذا السيلان للأرواح الذي يتبع سيلان الديموع؛ بات يكشف عن أمر واحد فقط؛ وخصوصاً لأولئك الذين هم خارج «دائرة» العنف. يعني أن غذاء رئاتهم سيفضي بهم عمّا قريب إلى «مستطيل» في مكان موحش. نومهم بعد تلك الوجبة لا يعني بالضرورة أن يصحوا من ذلك النوم؛ سيكلمونه في ذلك المستطيل.

الجهاز الرسمية تصرّ على أن الغاز ليس فقط «صديقاً للبيئة»؛ بل هو صديق للإنسان في الدرجة الأولى؛ وخصوصاً جهازه التنفسي، وجهازه العصبي والنظر، وهو صديق للجلد - بالنسبة - بدليل أن الذين يشكون من سُفرة بشرتهم، يمكن أن يحولها مثل ذلك الغاز إلى بشرّة «أولاد إنجليز»؛ باللهجة الدارجة، أولئك الذين يأتون من عواصم الزمهرير كي يكسبوا سُفرة بلاد الشرق؛ وخصوصاً شرق الصحراء.

في الاستهداف المتكرّر، لا تحتاج إلى أعمال شغب كي تفرغ ذخيرتك من غاز تسييل الأرواح. ماذا عن فيديوهات أيضاً تظهر إلقاء عبوات الغاز «الحبيب» بنكهة الموت داخل بيوت أبوابها موصدة ومن المفترض أن تكون آمنة في حيزها الخاص. يتجرّل أحد الأفراد، وفي نشوة بالغة وفروسية من نوع آخر، يلقي العبوة في صحن البيت، ويمضي إلى شأنه؛ كأنه في مهمة موزع صحف؛ أو بائع حليب!

حتى كتابة هذا المقال، وربما بعد سنوات، يبدو أننا لن نقف على محاسبة ومحاكمة حقيقية للذين أزهقوا أرواح الناس؛ سواء بالغاز «الحبيب» أو بغيره من أسلحة ضمن بند وتخريجات «تصرف شخصي»؛ وكأن الحياة من أساسها وجدت كي يُقتل الناس أو يُخنقون بتصرف شخصي من أحدهم، متيقّن من إفلاته من حساب لن يمتد إليه؛ لذلك لن نرى نهاية لمثل تلك التصرفات حتى يهلك البشر ومن بعدهم هلاك التوازن وسيادة الاضطراب.

بمثل ذلك التصرف؛ كيف يمكننا الحديث عن صوغ عولمة تصرف يؤسس لقيمة هذا المخلوق المستهدف من قبل المزاج والغل؟ توزيع غذاء الرثاء الفاسد لن يخلق أمة تنتفسح حقها في أبسط العناصر. إنه توزيع يرمي إلى زج الناس في قيامة أرضية مبكرة لا وقت ولا مكان لها. وبالعودة إلى أبناء «الإنجليز» هم أيضاً اكتشفوا

الورطة؛ حمّام الشمس الذي كانوا يلحون به من أجل سمره بشرتهم مع الغاز «الحبيب» لم تكن درجة حرارته أقل من ميكروويف من نوع مختلف!



سبع سنوات زاهرة مضيئة من مبايعة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز



عبد المحسن بن فهد المارك

سفير خادم الحرمين الشريفين لدى مملكة البحرين كلمة بمناسبة مرور سبع سنوات على تولي خادم الحرمين الشريفين مقاليد الحكم في المملكة العربية السعودية

مجلس التعاون الخليجي وتعتبر هدية خادم الحرمين التي أعلن عنها في مملكة البحرين الشقيقة أثناء زيارته (حفظه الله) بإعلانه تقديم مبلغ مليار ريال لإنشاء مدينة طبية تتبع لجامعة الخليج العربي استمراراً للدعم السعودي لهذه الجامعة، ويحرص خادم الحرمين الشريفين ومعه قادة دول المجلس على الارتقاء بأمن دولهم فراداً ومجتمعاً وتجلي هذا الحرص من مقامه الكريم دعوته للقادة الخليجيين في قمتهم الأخيرة بالرياض بضرورة انتقال دول المجلس التعاون الخليجي من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد، ومن ناحية أخرى تضاعفت أعداد جامعات المملكة من ثماني جامعات إلى أكثر من عشرين جامعة واستمر افتتاح الكليات والمعاهد التقنية والصحية وكليات تعليم البنات وتضاعفت أعداد المبتعثين السعوديين عدة مرات إلى الخارج ضمن برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي والعمل على إنشاء عدة مدن اقتصادية إلى جانب مركز الملك عبدالله المالي بمدينة الرياض وهذا غيض من فيض، وأسأل الله عز وجل أن يحفظ خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد والعائلة المالكة الكريمة وأن يديم نعمة الأمن والاستقرار على ربوع الوطن الغالي والأمة العربية والإسلامية.



البرقيات الساتلية

□ أتشرف بمناسبة مرور سبع سنوات زاهرة مضيئة وضاعة من مبايعة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله لتولي مقاليد الحكم ملكاً للمملكة العربية السعودية الوطنية العزيزة أن أرفع لمقامه السامي الكريم ول مقام سمو ولي العهد أسمى آيات التهاني والتبريكات وللعائلة المالكة الكريمة سائلاً الله عز وجل أن يطيل في عمره ويديم عليه الصحة والعافية وأهنئ أيضاً الشعب السعودي والأمة العربية والإسلامية بهذه المناسبة الوطنية العزيزة الغالية، لقد شهدت المملكة في عهد خادم الحرمين الشريفين تطوراً حضارياً وتنموياً كبيراً مع المحافظة على الثوابت الإسلامية استكمالاً لنهج جلالة الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود (رحمه الله) وكانت لمبادرة مقامه السامي الكريم في حوار الأديان صدى كبير على المستوى العالمي الذي أظهر مدى تسامح الدين الإسلامي وتعايشه مع جميع الأديان والمعتقدات، وتمكن حفظه الله بحكمته وحنكته القيادية الفذة من تعزيز دور المملكة إقليمياً ودولياً وسياسياً واقتصادياً وتجارياً وأصبح للمملكة وجود أعمق في المحافل الدولية وفي صناعة القرار العالمي وشكلت عنصر دفع قوي للصوت العربي والإسلامي في دوائر الحوار العالمي، ويواصل (حفظه الله) مع إخوانه في دول الخليج العربي السعي لرفاه منطقة الخليج العربي عبر

بعض أوجاع أزممتنا الراهنة



محمود القصاب

كاتب بحريني

ورغم ما تدعيه هذه القوى من خوف على الوطن والحرص على وحدته الوطنية واستمرارها في توجيه تهم «العمالة» و «الخبائنة» للقوى السياسية المعارضة -رغم كل ذلك - فإننا لم نرَ أو نسمع منذ بداية الأزمة حتى يومنا هذا ما يؤكد هذا الادعاءات، بل على العكس فإن كل المواقف والخطابات السياسية والسلوك العملي لها تؤكد أن هذه القوى لا تؤمن بالشرراكة الوطنية ولا بالتعايش السلمي أو القبول بالاختلاف السياسي، وأن كل ما تريده أو تسعى إليه هو إخضاع الآخر وإلحاق الهزيمة المنكرة به، بل ومسح ملامحه وتاريخه للاستحواذ على حقه ومساحته في هذا الوطن من خلال الريدج الطائفي الذي يوغل الصدور، وقد جاءت التطورات اللاحقة لتقدم البراهين الواحد تلو الآخر على أن هذه القوى غير قادرة على تقديم نموذج سياسي وطني مقبول ويلتزم ولو بالحدود الدنيا من أخلاقيات العمل السياسي الوطني والإنساني، لذلك لم يصدر عنها أي موقف إيجابي أو التقدم بأي مبادرات أو خطوات سياسية لحل الأزمة. بل نراها مسمرة عند رؤيتها وروايتها المزعومة للأحداث، رافضة التزحزح قيد أنملة، خارج هذه الرؤية، رغم تكشّف الكثير من الحقائق وتبدل الكثير من المعطيات على الأرض؛ فالحقيقة الشاخصة اليوم هي أن هذه القوى قد أصبحت جزءاً من الأزمة، وأنها هي المسؤولة عن استمرار عوامل وأسباب الانفجار السياسي والاجتماعي والطائفي في البلد، ومن يرى أو يعتقد خلاف ذلك عليه أن يقدم لنا دليلاً واحداً ينفي صحة هذا الرأي.

أما الحقيقة الأخرى، فهي أن الدولة باتت اليوم عاجزة ولا تمتلك الجراءة أو الإرادة على مقاربة الأسباب الحقيقية للأزمة ومجرباتها مع غياب الرؤية الحقيقية والمتكاملة للإصلاح وللعدالة والمشاركة الفعلية. لذلك نجد هذا التخبط والارتباك اللذان نراها في السياسات والقرارات التي تقدم عليها، والتابعان أساساً من حالة الإنكار المتشبث بها والمستمرة فيها منذ بداية الأزمة، ولا يخفى أن إنكار أسباب الأزمات عادة ما يعزز استمرارها وعودتها. ولعل قمة الإنكار أو الفشل الذي يمكن أن تصل إليه أي دولة، عندما تصبح هذه الدولة، وأجهزتها المختلفة حاضنة لبعض المواطنين ورافضة أو نابذة للبعض الآخر منهم؛ أو عندما يكون الانتماء الطائفي للمواطن هو العنوان الحقيقي الذي يتم التعامل به معه؛ عند هذه الحدود يكون أي حديث عن دولة المواطنة، ولقانون والعدالة مجرد لغو فارغ لا قيمة له؛ وتكون كل الخطوات ليس أكثر من ذر الرماد في العيون. طالما بقيت أفق الحلول السياسية العادلة مسدودة هكذا إلى ما لا نهاية والثقة بين الأطراف معدومة.

نحن في الحقيقة ندور في دائرة شيطانية كل حلقاتها عبارة عن أزمات تولد بعضها البعض، وهي أشبه بكرة اللهب التي تزداد اشتعالاً مع الوقت، فالخيارات السياسية الخاطئة المتبعة هي من يولد النزاعات والتوترات الطائفية ويعيد إنتاجها، وهذه بدورها تجعل فرص الحلول العقلانية شبه معدومة إن لم تكن مستحيلة!

ومن المؤسف القول إن هذا الوضع يساعد أولئك الذين عملوا وما زالوا على اختصار الأزمة في إطارها الطائفي أو نسبتهما إليه، وكان قضية البحرين اليوم تكمن في الخلاف المذهبي، أي في وجود التمايز الفقهي والعقدي بين هذين المذهبين الكريمين، رغم الحقيقة التي تؤكد أن ما يثير وجع الناس ويستفز مكانم الغضب فيهم ليس اختلافهم المذهبي مع إخوانهم في الدين، إنما حرمانهم من العدالة والمساواة، وشعورهم بالظلم والتمييز الواقع عليهم من خلال ما يتعرضوا له من إقصاء وتهيش وتنامي خطاب التحريض والكرامية بكل أشكاله ومستوياته، الموجه لهم، وهذه وقائع طائفية مقبّية توتر الأجواء، وتزيد الأزمة اشتعالاً والفجوة اتساعاً... حفظ الله البحرين.

وإذا ما تجاوزنا هذه الحالة «المأزومة» و «الفوضوية» التي نعايشها ونلمسها إلى ما هو قابع في النفوس من غضب واحتقان يصعب قياس حجمها أو مخاطرها بالحسابات العادية، نكون نحن حقاً أمام ما هو أشد وأكثَر خطورة، فالبيئة الاجتماعية البحرينية قد تعرضت إلى هزات بنيوية عنيفة وكارثية، بل إنها ضربت في مقتل كما يقال، أما التعايش الأهلي فقد تعرض هو الآخر إلى هدم لمركزاته وأسسها بشكل فاق كل توقع واحتمال، حتى بات المرء يخشى من أن هذا البلد صار يفتقر إلى «العقول» الواعية والفاعلة، وأن بعض أناسه قد «هجرتهم الضمائر» الحية والإنسانية.

ترى هل يتحمل بلدنا الذي عرف عبر تاريخه بالطيبة والتسامح والوعي مثل هذه الحالة المأزومة؟ وهل ثمة مخرج من هذا المأزق الذي يعاني الجميع منه؟ عندما بدأ الحراك الشعبي الإصلاحى قبل عام كان ينبئ بوجود أزمة سياسية اجتماعية ودستورية تحتاج معالجة سريعة، وكان قطار هذه الأزمة لايزال يراوح في محطته الأولى (السياسية) التي كان في الإمكان اجتيازها بسلام دون أي أضرار، في محطة البداية هذه كانت الصورة واضحة وجلية، وفي إطارها شاهداً جزءاً كبيراً من شعب البحرين يتحرك بعفوية لإفراغ كل المظالم والشكاوى المخترنة منذ عقود، وكان من الحكمة والحصافة، بل من الضرورة السياسية والوطنية سماع تلك المظالم بعقل سياسي منفتح، والتجاوب معها أو بعضها بإرادة سياسية صادقة، وكان من الممكن إقناع ركاب القطار بمغادرته بهدوء لو تم الالتزام والوفاء بالوعود التي قطعت إليهم بشأن توفير بعض مطالبهم - آنذاك - عندما جرى الإعلان عنها على شكل مبادرات وأفكار سياسية تعالج هذه الأزمة قبل تفاقمها (مبادرة ولي العهد) من خلال الحوار، أي عندما مازلت الأزمة في «فصانها» السياسي قبل أن يتم دفع قطارها قسراً وعوداً إلى «محطته» التالية وهي «المحطة الأمنية»، وكما هو معروف أن فضاء وحدود هذه المحطة يتسم بالضيق دائماً، ولا تتوافر فيها أية إمكانية للحلول والتسويات السياسية، ولا مجال فيها لطريق التفازلات والتوافقات!

لأن ما يحرك هذا الخيار هو زهو القوة وخيالؤها وأوهامها أيضاً، وعادة ما ينطلق دعاة هذا الخيار من فرضية وهمية تقوم على إمكانية جعل الطرف الآخر يوقع صاغراً على وثيقة الاستسلام، من خلال زيادة جرعات التنكيل، وبالتالي إخماد أو إسكات صوته إلى الأبد، ولم يعد سراً أن هذا الخيار هو الذي قاد الأزمة السياسية في البلاد إلى منعطف خطير لم نعد قادرين على اجتيازه ووقف تداعياته حتى اليوم، وهي تداعيات كما نعرف قد طالت «الأعناق» و «الأرزاق» كما طالت سمعة ومكانة البلد على المستوى الدولي.

فقايلة الشهداء قد تجاوزت الثمانين شهيداً، أما الذين جرى فصلهم من وظائفهم فقد بلغ العدد وفق تقرير بيسوني أكثر من (2000) موظف في القطاع العام وأكثر من (2400) في القطاع الخاص لمجرد مشاركتهم في الحراك الشعبي السلمي، أو دعمهم له (تم إرجاع الغالبية منهم)، ولسنا في حاجة لسرد ما انتهت إليه علاقة الدولة بالمنظمات الدولية، فهذه قصة لها فصول عديدة.

حصل كل هذا عندما جرى إطلاق العنان لسياسية العقاب الجماعي لدوافع سياسية وطائفية، ورأينا القرارات والإجراءات العقابية الصارمة والقاسية التي وصلت إلى أقصى مدى يمكن أن تبلغه، لتزيد من تفاقم الأزمة واستفحالها، وكان الوطن كله هو الضحية لهذا الخيار الخاطئ سياسياً والقاصر وطنياً وإنسانياً، وخاصة بعد أن أخذت هذه الأزمة أبعاداً خطيرة بارتداء لبوس الطائفية، ودخول أطراف وقوى غلب على خطابها وسلوكها منطق المغالبة والاستئثار، ومكابدة الخصم السياسي واعتماد أسلوب التحريض وإشاعة أجواء الكراهية المذهبية، بصورة تعكس شهوة عارمة للسيطرة والاستحواذ.



البرقيات الساتلية